

هيئة الاتصالات تقر احتياجات المبني لتحمل خدمات «الحزمة العريضة»

الاتصالات. وفي أعقاب تأسيسها بموجب قانون الاتصالات رقم ٤٣١ لسنة ٢٠٠٢، باشرت الهيئة عملها إثر تعين مجلس إدارتها في شباط (فبراير) ٢٠٠٧. ومهمة الهيئة هي إرساء بيئة تنظيمية تعزز قيام سوق اتصالات تنافسية، لتقديم أفضل الخدمات بأسعار معقولة.

أقر مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات، احتياجات المبني الجديدة لتحمل خدمات الحزمة العريضة (برودباند)، بعد الأخذ في الاعتبار آراء ومقترنات الإدارات الحكومية والنقابات المختصة، لا سيما نقابة المهندسين في بيروت والمديرية العامة للتنظيم المدني. ومن المنتظر أن يُعدل المرسوم التطبيقي لقانون البناء رقم ٦٤، بناءً على هذه الاحتياجات، بعد رفعه من المديرية العامة للتنظيم المدني بصيغته المعدلة إلى مجلس الوزراء لاعتماده وإقراره ومن ثم نشره في الجريدة الرسمية.

وتعرض هذه الوثيقة متطلبات التصميم لإيصال خدمات الحزمة العريضة إلى الوحدات المختلفة (سكنية أو تجارية) داخل المبني، بما فيها تأمين شروط توصيل الألياف البصرية. وتنطبق هذه المتطلبات على جميع المباني التي سيتم تشييدها، والتي تزيد بعمرها واستثماراتها العام عن ٨٠٠ متر مربع أو مؤلفة من ٣ طبقات وما فوق.

والمهدى من ذلك جعل المبني قادر على تحمل الاحتياجات الحالية والمستقبلية من خدمات الحزمة العريضة لشاغلي هذه المبني، علماً أن هذه الشروط لا تغير أو تعدل المبادئ التوجيهية الأساسية المعتمدة حالياً لخدمات نقل الصوت، بل تحدد قوانين ومبادئ توجيهية أخرى يتوجب تطبيقها على مواصفات المبني من حيث المكونات الرئيسية التي يجب معالجتها كمرافق الدخول وغرفة المعدات ومسار الكابلات وخزانة الاتصالات ووسائل النقل والخدمات المختلفة.

يذكر أن الهيئة المنظمة للاتصالات هي مؤسسة حكومية مستقلة، أُسست بهدف تحرير وتنظيم وتطوير سوق